الصباح AL-SABAH

أكد أن القضاء على المخالفات بالعاصمة هو جزء من العملية الإصلاحية

الخالد : لاحل لمشكلة الشاحنات والمركبات الثقيلة إلا بتخصيص موقع لها بعيدا عن المناطق السكنية

أكد محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد أن القضاء على المخالفات والتجاوزات في مختلف مناطق العاصمة هو جزء من العملية الاصلاحية والرؤية التي تبنتها محافظة العاصمة لتطوير وتجميل العاصمة.

كلام الخالد جاء على هامش حضوره لاغلاق أحد الساحات في منطقة الشويخ الصناعية بحضور مراقب عام النظافة في بلدية العاصمة صلاح الفرحان، ومسؤول النوبة «أ» محمد العنيزي، والمفتشين خلف الجدعي، وابراهيم العطار، وعدد من مسؤولي المحافظة.

وقال الخالد إن الحملات التي تقوم بها المحافظة بالتعاون مع البلدية والادارة العامة للمرور، وغيرها من الجهات الحكومية الاخرى – على التعديات والتجاوزات على الاملاك العامة يأتي في هذا الاطار لافتا الى أن بدأ إغلاق الساحات في منطقة الشويخ الصناعية من قبل البلدية ووزارة الداخلية « المرور « واشراف المحافظة و تم رفع الشاحنات والسيارات المهملة والمعدات بعد إنذارهم من الجهات المعنية لاستغلالها من بعض أصحاب المحلات والورش الصناعية المجاورة وتسخيرهم لمصالحهم الخاصة ويحد من تكدس الشاحنات والسيارات المهملة ويقضي على الاستخدامات العشوائية التي يقوم بها بعض أصحاب المحلات والورش الصناعية المجاورة وتسخيرها للمصالح الخاصة الى جانب تشويه المناظر العامة.

وأضاف أنه لاحل لهذه الشاحنات والمركبات الثقيلة الا بتخصيص موقع لها بعيداً عن المناطق السكنية مع توفير الخدمات والمرافق الخاصة لهذا الموقع علما بأننا طالبنا بهذا الامر بكتاب رسمي موجه الى وزير الدولة لشؤون البلدية، مشيرا الى أن هدفنا الاصلاح والتطوير وليس التضييق على الناس.

وأعرب الخالد عن شكره وتقديره لمساعد المدير العام للشؤون الفنية في الادارة العامة للمرور العميد محمد فراج العدواني، ورئيس قسم التصاريح في الادارة العامة للمرور المهندس منصور الشمري، وكافة الضباط، والى مراقب عام النظافة في بلدية محافظة العاصمة صلاح الفرحان، ومسؤول النوبة « أ « محمد العنيزي، وكافة أعضاء الفريق والى وزارة الاشغال، على جهودهم الدؤوبة وتعاونهم المستمر مع المحافظة خدمة للمصلحة العامة.

الشيخ طلال الخالد خلال الجولة

جانب من الجولة

غلق إحدى الساحات

ضمن جهود الهيئة وسعيها نحو تحقيق التميز والريادة على الساحة الأكاديمية

«التطبيقي» : حصول برنامج « تكنولوجيا الهندسة الكيميائية » على اعتماد ABET

تسليم شهادة الاعتماد

ضمن جهود الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب و سعيها نحو تحقيق التميز و الريادة على الساحة الأكاديمية و استمرار سلسة الإنجازات التي تحققها في مجال الاعتمادات الأكاديمية، قامت إدارة ضبط الجودة و الاعتماد الأكاديمي بتسليم عميد كلية الدراسات التكنولوجية د.محمد الحيان شهادة الاعتماد الأكاديمي لبرنامج تكنولوجيا الهندسة الكيميائية من منظمة الاعتماد الأمريكية ABET التي حصل عليها مؤخراً.

و بهذه المناسبة ثمنت مدير إدارة ضبط الجودة و الاعتماد الأكاديمي د.سعاد الشبو حرص الكلية القائمين عليها على تطبيق المعايير الأكاديمية العالمية في برامجها و مناهجها الدراسية من خلال اعتماد أكثر من نصف برامج الكلية من قبل مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا الأمريكي.

كما تقدم د.الحيان بجزيل الشكر لكل من ساهم بتحقيق هذا الإنجاز خاصة فريق عمل قسم تكنولوجيا الهندسة الكيميائية على تعاونهم و تميزهم الدائم.

«العدل» : نقل بعض الإدارات إلى مجمع محاكم حولي الجديد

تبدأ وزارة العدل بنقل بعض اداراتها الى مجمع محاكم حولي الجديد ايذانا ببدء العمل بالمجمع فعليا.

واعلنت وزارة العدل عن انتقال بعض الإدارات من مجمع محاكم حولي القديم إلى مجمع محاكم حولي الجديد – شارع بيروت – قطعة 3 وذلك اعتبارا من 2021/12/26 وسيكون موقع الادارات في المجمع الجديد كالتالي:

– الاستعلام القضائي – الدور الارضي

– كتاب المحكمة الكلية وتشمل «الجدول – الإعلان – ضباط الدعاوي في الميزانين

– الرسوم القضائية: قسم الخزينة / قسم التقدير – الميزانين

– كتاب محكمة الاستئناف وتشمل «الجدول – الإعلان – ضباط الدعاوي «– الدور العاشر

– نيابة حولي والاقلام الجزائية : الدور الرابع والعشرون والخامس والعشرون.

تتمات

مشروع سكة

من المملكة العربية السعودية إلى منطقة الشدادية في الكويت، حيث تقدر المسافة بـ 115 كيلو متراً.

وأكد الخياط أنه تم تشكيل فريق لاستلام المشروع، حيث تم وضع خطة سيتم التنفيذ على مدار 4 سنوات ونصف السنة، من خلال إزالة المعوقات وإعداد دراسة استشارية والتصاميم، ومن ثم طرح المشروع للمقاولة لمدة سنتين ونصف.

أضاف أنه سيتم تكليف شركة تقوم بعملية التشغيل وصيانة المشروع، لافتا إلى أنه تم تحديد التكلفة التي ستقارب 300 مليون دينار، حث سيتم اسناد المشروع لشركة من القطاع الخاص.

من جهة أخرى وقع المجلس البلدي مع الهيئة العامة للطرق والنقل البري أمس، بروتوكول تعاون يهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وقال رئيس المجلس أسامة العتيبي، في كلمة على هامش التوقيع، إن البروتوكول يهدف إلى رسم خارطة الطريق للتعاون ما بين الجهتين بما يسبق عرض هذه الأمور على المجلس البلدي وإحالتها للدراسات التنفيذية.

وأكد العتيبي سعي المجلس من خلال توقيع هذه الاتفاقيات مع مؤسسات وهيئات الدولة، إلى التمهيد من أجل مزيد من التعاون والتنسيق بما يصب في صالح الدولة.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والنقل البري الدكتور حسين الخياط، إن طبيعة عمل الهيئة تتطلب القيام بمجموعة من الأعمال التي لا تقتصر فقط على الطرق، بل تشمل كذلك البنية التحتية من الكهرباء والماء والصرف الصحي.

وأوضح الخياط أن هذه الأعمال تتطلب تعاونا مع المجلس البلدي، وذلك للقيام بتصميم وتنفيذ مشاريع الدولة، ومنها الطرق التي تتجاوز 8000 كيلومتر.

أضاف أن توقيع هذه الاتفاقية سيساهم في تسهيل الأعمال والإسراع من وتيرة الإنجاز، دون الحاجة إلى الزيارات المتكررة من أعضاء الهيئة لتوضيح الأمور في المجلس البلدي.

ولفت إلى أن الاتفاقية ستساهم كذلك في تسهيل نقل وتبادل الدراسات الخاصة بالمشاريع المستقبلية.

الجابر : منتسبو

المختبرات في هيئة الخدمات الطبية بالتعاون مع بنك الدم المركزي.

وقال الجابر بحسب البيان إن «منتسبي الوزارة هم في مقدمة الصفوف لتقديم الدعم والمساندة لعموم وزارات ومؤسسات الدولة الرسمية، ودورهم خلال جائحة كورونا هو خير دليل على ذلك».

وأوضح أن حملة التبرع بالدم التي تنفذها هيئة الخدمات الطبية، تأتي إيمانا من وزارة الدفاع بأهمية التبرع وانطلاقا من دورها الوطني وواجبها الإنساني.

أضاف أن هذه الحملة تهدف إلى تعزيز العطاء والولاء وتلبية النداء الوطني، عبر دعم مخزون بنك الدم المركزي وتمكينه من أداء دوره المهم والحيوي بتزويد جميع المستشفيات والمراكز الطبية في البلاد، بحاجتها من فصائل الدم المتنوعة.

أزمة نيابية - حكومية

إضافية، من أجل إقرار التشريعات التي تهم المواطنين».

واستعرض الملا بعض التواريخ التي تعطلت فيها الجلسات، لافتا إلى أنه لن يتحدث عن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات، كون تشكيلها كان في فترة قصيرة باعتباره أمرا ملزما بموجب الدستور.

أضاف أن الحكومة الثانية استقالت في ٢٠٢١/١/١٨ وتم تكليف سمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤، الذي شكل الحكومة في تاريخ ٢٠٢١/٣/٢ وأقسمت القسم الدستوري في تاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠، أي إن الأمر استغرق أكثر من شهرين ونصف الشهر وتأجلت الجلسات لفترة شهر من ضمن هذه المدة.

وأوضح الملا إنه في تاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ أعلن رئيس الحكومة عن استقالته قبل جلسة مجلس الأمة بيوم واحد، رغم أنه كان بإمكانه أن يستقيل قبلها بأسبوعين بعد جلسة الافتتاح، إلا أنه أجل الاستقالة إلى اليوم الأخير الذي يسبق جلسة مجلس الأمة في ٢٠٢١/١١/١٥.

وتابع إنه حتى اليوم لم تتشكل الحكومة، وإذا أعلن التشكيل خلال اليومين المقبلين فإنها لن تحضر إلا جلسة الرابع من يناير المقبل، وهذا يعني إضافة مدة جديدة إلى الشهرين السابقين.

وذكر إن المجلس تعطل لفترة تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر، بسبب استقالة رئيس الوزراء ومقابلاته على حساب جلسات مجلس الأمة.

وقال الملا إنه بالإضافة إلى هذا التأخير، فإن الحكومة خرجت ببدعة الأعراف الدستورية برفضها حضور الجلسات بسبب جلوس بعض الزملاء النواب على المقاعد المخصصة للوزراء، ثم بعد ذلك رأينا هذا العرف الدستوري يسقط في جلستي إقرار الميزانيات والحالة المالية للدولة، اللتين عقدتا بحضور الحكومة رغم جلوس النواب في مقاعد الوزراء.

واعتبر أن ذلك يؤكد عدم وجود عرف في هذا الأمر، إنما كان هناك نوع من التعمد بعدم عقد هذه الجلسات لفترات طويلة بلغت حتى اليوم سنة بأكملها، لم يستطع المجلس أن يجتمع بسبب أن رئيس مجلس الوزراء يستقيل ويكلف ويجري مقابلات وبعد ذلك يشكل الحكومة.

وتساءل الملا : «أليس في هذه التصرفات تغول من السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية»، مشيرا إلى أنه سيترك فهم هذا الموضوع إلى الشعب الكويتي الفطن كونه شعبا واضحا ويعي كل تصرفات الحكومة.

واعتبر أن استمرار تعطيل أعمال السلطة التشريعية نوع من أنواع التقويض للدستور ولأعمال السلطة التشريعية، «وهو أمر مرفوض بالنسبة لنا».

واستشهد الملا بوقائع مشابهة في عهد سمو الشيخ سعد العبد الله –رحمة الله عليه– حينما كان وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء في مجلس ١٩٩٢، حيث طلب من المجلس آنذاك أن تعقد جلسات يومية لتعويض الجلسات الفائتة، متسائلا «هل سيطلب رئيس الوزراء الحالي تعويض هذه الجلسات من مجلس الأمة».

واعتبر أن هذا الأمر منوط أيضا بمكتب المجلس، الذي عليه أن يعوض هذه الجلسات لوجود قوانين ومواضيع تهم الشعب الكويتي.

وقال الملا : إن «الإجراءات التي تتخذها الحكومة في كل تشكيل وزاري غير سليمة حيث تقدم استقالتها قبل الجلسة بيوم ويتم تشكيل الحكومة بعد الجلسة بيوم لتكسب مدة الأسبوعين»، معتبرا أن هذا الأمر يدخل الحكومة في خصومه مع السلطة التشريعية.

وشدد على أن المسؤولية السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء تستوجب طلب تعويض الجلسات الفائتة، مضيفا : «هذا حقنا الدستوري ومن حقوق الشعب الكويتي.

الناصر : الكويت

وقال الناصر إن دولة الكويت تعرب عن بالغ القلق إزاء ما آلت إليه الأوضاع الإنسانية في أفغانستان، نتيجة التدفق المتنامي والمقلق لعدد النازحين واللاجئين، الذي بلغ أكثر من نصف مليون نازح داخلي، في عام ٢٠٢١، فضلا عن مواجهة ما يقارب ٢٣ مليون شخص لخطر النقص الحاد في الغذاء.

وأكد دعم الكويت للنداء الإنساني العاجل الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة لحشد المساعدات الإنسانية، ودعوة جميع الأطراف الأفغانية، للتعاون مع الجهود الإقليمية والدولية العاملة في المجال الإنساني، لافتا إلى أن الكويت قدمت مساعدات إنسانية للشعب الافغاني، بلغت قيمتها أكثر من ٩٢ مليون دولار.

أضاف أن ولة الكويت تؤكد على موقفها المبدئي والثابت والرافض لجميع أشكال العنف والإرهاب، ودعوة كل الأطراف المعنية لوقف استهداف المدنيين، وعدم السماح بأن تكون أفغانستان ملاذا للتطرف أو للارهابيين، وضرورة الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وبالمعايير التي تحكم العلاقات الدولية واحترام مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان حقوق الطفل والمرأة الأفغانية، لاسيما في العمل والتعليم مما يساهم في استعادة أفغانستان لأمنها واستقرارها وتوجيه الجهود الدولية وتحويلها من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية وإعادة الإعمار.

الشاهين : صرف

مجلس الوزراء رقم «391» لسنة 2001 في شأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للعاملين في الجهات غير الحكومية قد تضمنت حق المواطنة العاملة بالجهات غير الحكومية في صرف العلاوة الاجتماعية المقررة عن الأولاد في حالتين «وفاة الزوج – أو عجزة الصحي عن العمل».

في حين تضمن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم «1» لسنة 1979 حق المواطنة الموظفة في الجهات الحكومية في صرف علاوة الأولاد بالإضافة إلى الحالتين السابقتين حالة أخرى لا تتمتع بها العاملة في الجهات غير الحكومية وهي حالة العجز عن الإنفاق وعدم تقاضي الزوجة نفقة عن الأولاد ممن تجب عليه نفقتهم والتي يندرج تحتها العديد من الحالات مثال لذلك «المسجون – العاجز عن العمل الأمر غير صحي– المفقود – الغائب .. وغيرهم». فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : « إضافة بند إلى قرار مجلس الوزراء رقم «391» لسنة 2001 لمنح المرأة الكويتية العاملة في القطاع الخاص الحق في صرف علاوة الأبناء، حال ثبوت عجز الزوج عن الإنفاق عليهم، وفق الضوابط التي تقررها الهيئة، مساواة بموظفات الجهات الحكومية الأخرى».

السودان : متظاهرون

وندد المتظاهرون الذين توافدوا إلى قلب العاصمة السودانية بالاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك، فما قام الجيش بإغلاق عدد من الطرق الرئيسية في العاصمة إضافة إلى الجسور.

واقتحم متظاهرون االقصر الرئاسي وسط العاصمة بعدما وصلوا للبوابة الجنوبية، داعين إلى اعتصام مفتوح، في حين عملت قوات الأمن السودانية على تفرقة المحتجين بإطلاق الغاز المسيل للدموع في صفوفهم، وحاولت إبعادهم عن القصر الجمهوري.

وكانت تنسيقيات لجان المقاومة بالخرطوم قد أعلنت في بيان، أن المواكب ستتوجه إلى القصر الجمهوري للمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين.

أما قوى الحرية والتغيير فدعت كل قطاعات الشعب للمشاركة في المظاهرات السلمية، وطرحت إعلاناً سياسياً يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات سياسية شاملة خلال الفترة الانتقالية تنتهي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بدوره، أكد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، السبت، أن الاتفاق السياسي أكثر الطرق فعالية للعودة إلى مسار التحول المدني الديمقراطي، لافتاً إلى أن توقيعه على الاتفاق السياسي جاء لقناعته بأنه سيؤدي إلى حقن دماء الشباب.

أضاف في بيان نشره عبر تويتر: «نواجه تراجعاً كبيراً في مسيرة الثورة يهدد أمن البلاد ووحدتها واستقرارها».

كذلك شدد على تمسك الحكومة بالعدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات بحق المواطنين.

من جانبه، أعلن المجلس السيادي، السبت، أن البلاد تمر بمرحلة انتقالية حساسة، مؤكداً أهمية عدم التفريط في أمن واستقرار البلاد لأنه من دون أمن لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي في السودان.

وقال المجلس إن المرحلة المقبلة ستشهد إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويجب أن يسبق ذلك سلام واستقرار للمساهمة في عودة النازحين واللاجئين.

يذكر أنه في 21 نوفمبر الفائت، وقع البرهان وحمدوك اتفاقاً سياسياً تضمن عودة الأخير لمنصبه، وتشكيل حكومة كفاءات، إلا أن قوى سياسية ومدنية عبرت عن رفضها للاتفاق، متعهدة بمواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق الحكم المدني الكامل.

أتى ذلك بعد أن فرضت القوات العسكرية في 25 أكتوبر الماضي، إجراءات استثنائية، حلت بموجبها الحكومة ومجلس السيادة السابق، وعلقت العمل بالوثيقة الدستورية، وفرضت حالة الطوارئ.

وفد أمني مصري

وتزامن وصول الوفد الأمني إلى القطاع مع وصول وفدين؛ هندسي، عبر معبر رفح الذي يربط غزة بالأراضي المصرية، من أجل متابعة تنفيذ عملية إعادة إعمار القطاع، والإشراف على المرحلة الثانية من المشاريع المصرية في غزة، وآخر إعلامي.

وكانت مصادر مصرية خاصة قد أعلنت أن وفداً أمنياً رفيع المستوى من جهاز المخابرات العامة، بقيادة اللواء أحمد عبد الخالق، مسؤول ملف فلسطين في الجهاز، يصل إلى غزة اليوم، لمراجعة بعض الاتفاقات الخاصة باستمرار التهدئة، وتثبيت وقف إطلاق النار في القطاع.

وأضافت المصادر، في تصريحات لجريدة «العربي الجديد» اللندنية، أن زيارة الوفد المصري قطاع غزة تأتي للقاء قيادات حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بعد رصد تحركات من شأنها التأثير على قرار التهدئة بالقطاع وتثبيت وقف إطلاق النار.

وتابعت المصادر أن هناك تحركات من جانب القاهرة لمواجهة تطور في موقف فصائل المقاومة الفلسطينية الرافض ربط التهدئة بامتيازات اقتصادية فقط، من دون إقرار اتفاق شامل يتضمن مسارات محددة بإجراءات واضحة ومستقرة لتخفيف الحصار على القطاع.

وقالت المصادر إن اتصالات جرت مؤخراً بين القاهرة ومسؤولين في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بشأن ملاحظات للأجهزة الأمنية في حكومة الاحتلال، حذرت من تنامي العمليات، التي وصفتها بـ«العدائية»، في الضفة الغربية، مؤكدة أنها عمليات منظمة من جانب الفصائل، ومشددة على ضرورة أن تكون التهدئة شاملة.

ومن المتوقع أن تشمل اللقاءات رئيس حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، إضافة لعقد لقاءات أخرى مع بقية الفصائل الفلسطينية، سيما وأن حركتي «حماس» و«الجهاد» عقدتا، أمس السبت، اجتماعا مشتركا، شاركت فيه قيادات سياسية وعسكرية، بحث أشكال التصعيد ضد الاحتلال، في ضوء المماطلة في تنفيذ وعود رفع الحصار.

وتأتي الزيارة بعد نحو أسبوعين من تهديدات أطلقتها حركة «حماس» بإعادة إشعال الساحة الميدانية من جديد، في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي على غزة والمماطلة في عملية إعادة الإعمار وتخفيف القيود الإسرائيلية.